حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد»[٢٩]. وقال الموظفون العرب، بعد أنْ تفاقم الوضع الذي أدى إلى الانفجار في العام ١٩٣٦، في مذكرة وجهوها للمندوب السامي: «ان المأزق، في وضعه الحالي، يرجع إلى الهجرة... ولعلنا لا نكون حرفيين إذا أشرنا إلى أن أولى المسائل التي ستواجه، عند التحقيقات المقترحة، هي مسألة الهجرة»[٣٠].

أسباب التصلب العربي

ولم تكن مسألة الهجرة مرفوضة من العرب، لأنها تؤدي إلى حشد اليهود في فلسطين وحسب، بل لأنها اقترنت أيضاً بتأسيس وضع اقتصادي متميز للأقلية اليهودية. وهذا ينقلنا للحديث عن المظهر الثاني الملموس، من مظاهر الخطر الصهيوني على فلسطين، الذي تمثل في حركة انتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود، أي إلى الهيمنة الصهيونية. وهنا أيضاً وجد العرب أنفسهم إزاء سياسة تدأب الصهيونية على تحقيقها، وتلقى أوفر التشجيع من السلطات البريطانية. فقد أخذت الأراضي العربية تتسرب إلى أيدي اليهود عبر أقنية عديدة، كان أولها وأكثرها أهمية، إقدام عدد من الاقطاعيين العرب على بيع أراضيهم للصهيونيين، في السنوات الأولى التي لم تكن فيها حركة مقاومة انتقال الأراضي قد اشتدت بعد. وهكذا، انتقل مرج ابن عامر (٤٠٠ ألف دونم من أخصب الأراضي) إلى اليهود، في العام ١٩٢١، بعد أن باعه لهم آل سرسق، مالكوه اللبنانيون، وأجلي عنه، بقوة السلطة، سكان ٢٢ قرية عربية. ولقي المصير ذاته سكان قرى وادي الحوارث الذي بيع في السنة ذاتها، وسقط عدد من سكانه قتلى، وهم يقاومون عملية ترحيلهم الاجبارية، وكذلك، رحل عرب الزبيدات وقرى منطقة العفولة وغيرهم[٣١].

وحصل ممولون صهيونيون، بعد صراع مع صاحب امتياز عربي، على امتياز استثمار وتجفيف أراضي منطقة الحولة مما هيأ لهم ملكية واستثمار قرابة ١٠٠ ألف دونم.

وفي أوقات مبكرة أيضاً وضعت السلطات البريطانية، تحت تصرف الصهيونيين، جانباً من الأراضي التي تملكها الدولة، ليفلحوها أو ليقيموا عليها مستعمراتهم ومنشآتهم الصناعية. هذه الأراضي كانت تعد، بموجب القانون العثماني، ملكية للسكان،وصارت بعد الاحتلال البريطاني، وبموجب قوانينه ملكية للمندوب السامي يتصرف بها، باسم الدولة مثلها مثل ملكيات السلطان الشخصية. وإذا كانت لم تنتقل بكاملها إلى اليهود، دفعة واحدة، بسبب المقاومة العربية، فإنها انتقلت بالتدريج ولم يحدث أن وضع المندوب السامي شيئاً منها، بتصرف جهات عربية، باستثناء جزء من أراضي غور بيسان، تشبث سكانها العرب في البقاء فيها ولم تتمكن أجهزة الدولة من إجلائهم عنها.

ولم تكن الأرض التي حاز عليها اليهود كافية، لا من وجهة النظر الاقتصادية، أمام حاجتهم المتزايدة لاستيعاب مهاجرين جدد باستمرار، ولا من وجهة النظر السياسية،